صحيفة وقائع
المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى
الدورة الثانية والثلاثون

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

التعامل مع ندرة المياه في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

لربما يواجه إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[1] التفاقم الأكثر حدة في ندرة المياه في تاريخه. فالزراعة التي تستهلك 85% من مجمل المياه العذبة ستكون على الأغلب المتحمل الأساسي لهذه المشكلة. وهذا النقص سيكون له تداعيات أساسية على الأمن الغذائي والاقتصاد الريفي في الإقليم.

وتحتاج بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لأن تقوم بالتخطيط الاستراتيجي لمواردها المائية، حيث أن الاستخدام الأفضل لكل قطرة مياه أصبح إلزامياً.

حقائق

الموارد المائية الداخلية المتجددة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[2]

إن حصة الفرد من المياه العذبة في الإقليم هي واحدة من أقل الحصص في العالم ومن المتوقع أن تنخفض بأكثر من 50% بحلول عام 2050.

حصة الفرد من المياه العذبة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	حصة الفرد من المياه العذبة عالمياً
609 مترا مكعبا للفرد سنوياً (2012)	6080 مترا مكعبا للفرد سنوياً (2012)

تقع 70% من إجمالي مساحة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في مناطق صحراوية وجافة.

في نفس الوقت ...

- تستخدم الزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 85% تقريباً من المياه العذبة المتاحة.
- يتدفق أكثر من 60% من موارد الإقليم المائية من خارج الحدود الوطنية والإقليمية.

المياه هي العقبة الكئود أمام الزراعة
في بلدان الشرق الأدنى
وشمال أفريقيا

المياه والأمن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

إن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هو واحد من أكثر الأقاليم ندرةً للمياه في العالم. وقد تدنت حصة الفرد فيه من المياه والتي هي 10% من المعدل العالمي بواقع 3/2 خلال الأربعين عاماً الماضية ومن المتوقع أن تقل بنسبة 50% في الخمسة وثلاثين عاماً القادمة إذا استمرت معدلات نمو السكان ونماذج الاستهلاك الحالية بنفس الوتيرة.

إن المياه الجوفية التي أصبحت مصدراً مهماً للمياه عبر الإقليم والتي شكلت الأساس للنمو السريع لاقتصاديات زراعية جديدة في الجزيرة العربية تشهد حالياً نضوباً كبيراً.

ويتسارع تدهور جودة المياه والمنافسة عليها بين كل القطاعات.

إن التغير المناخي الذي سينجم عنه ارتفاع الحرارة والجفاف والفيضانات وتدهور التربة سوف يشكل تهديداً إضافياً للموارد المائية والأمن الغذائي في الإقليم. ويمكن لذلك أن يسهم في انخفاض الإنتاج وأن يؤدي هذا الوضع إلى زيادة الاعتماد الحالي لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على واردات الحبوب.

المياه هي العقبة الكئود أمام الإنتاج الغذائي في كل بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وتظل قضية محورية لا يمكن معالجتها من خلال اتجاه قطاعي ضيق.

وهناك حاجة لرؤية مستدامة لطريقة استخدام المياه: التخصيص الكفء للمياه بين القطاعات والاستخدام المنتج للمياه المخصصة للزراعة هما عاملان حاسمان وإستراتيجيان لإجراء تعديل لطريقة إدارة هذا المورد في الإقليم.

[1] الأردن، الإمارات العربية المتحدة ، إيران، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

[2] تُعرف الموارد المائية الداخلية المتجددة على أنها معدل تدفق الأنهار السنوي وحجم المياه الجوفية المتجددة (الأحواض) الناشئة عن الأمطار داخل حدود أي من الدول.

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

اتجاه إقليمي لإدارة المياه

الماء هو مورد مشترك يعبر الحدود السياسية والجغرافية، والتعاون بين البلدان عامل أساسى لاستخدامه المستدام وإدارته.

أطلقت الفاو **مبادرة إقليمية لندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا** لدعم البلدان في تنسيق سياساتها وحوكمتها وممارساتها المتعلقة بإدارة هذا المورد الإستراتيجي.

وفي إطار المبادرة الإقليمية لندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تطور البلدان **إستراتيجية تعاونية حول الإدارة المستدامة للمياه المستخدمة في الزراعة** كي يتم تنفيذها من خلال دعم **الشراكة الإقليمية** بين أصحاب الشأن المشاركين في هذه المبادرة.

إن العملية التعاونية التي أطلقتها المبادرة هي الأولى من نوعها في الإقليم، حيث أنها تراعي كلا من تنوع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وتعقيد مجال إدارة المياه للبحث عن حلول مشتركة، ولفهم التحديات والإمكانيات ولتوفير الفرص للتعلم المتبادل.

دور الزراعة في اقتصاديات الشرق الأدنى

يساهم القطاع الزراعي على مستوى الإقليم بمعدل 13% في إجمالي الناتج المحلي الإقليمي متراوحاً، باستثناء بعض بلدان الخليج، من 2% في الأردن إلى أكثر من 20% في السودان وسورية.

ويوفر القطاع وظائف ودخول لـ 38% من سكان الإقليم الناشطين اقتصادياً.

وتساهم الصادرات الغذائية بقدر كبير في اقتصاد العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وكذلك في تغطية فاتورة الواردات الغذائية.

الطريق إلى الأمام

ساهمت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالكثير من الاستثمارات لتحسين إدارة المياه, وقد حققت تقدماً على الكثير من الجبهات. لكن هذه البلاد تعلم أن ندرة المياه قد تتفاقم، وأن الموارد المائية المتاحة يجب إدارتها على نحو أكثر كفاءة واستدامة عما كانت عليه من قبل.

ويتطلب هذا إصلاحاً شاملاً، يشجع فى المقام الأول ابتكار طرق لكيفية تخصيص الموارد المائية وإدارتها والحفاظ عليها.

ومن بين أهم الاجراءات التى يجب اتخاذها، من الضرورى:

- تحقيق التوافق الاجماعي حول جدول أعمال اصلاح المياه بين أصحاب الشأن المعنيين.
- الاعتراف بدور المزارعين في إحداث التحول في طريقة استخدام وإدارة الموارد المائية.
- إشراك القطاع الخاص بصفته المدير الحقيقي لسلسلة القيمة الغذائية والموفر لأحدث التقنيات المتاحة.
- بناء الشراكات القائمة على التدخلات العملية وتحقيق النتائج.
- تطوير أدوات لتقييم النتائج ولجمع البراهين لدعم عملية صنع السياسات والقرارات.

> إن الماء هو مورد مشترك
> يعبر الحدود السياسية والجغرافية،
> والتعاون بين البلدان عامل أساسى
> لاستخدامه المستدام وإدارته

جهة الاتصال:
منى زكي
mona.zaki@fao.org
http://www.fao.org/about/meetings/nerc32/ar/

#NERC32